Hivos people unlimited

WITNESS
Witness Center for Citizen Rights and Social Development

كاشف
الحقيقة بلا رتوش

Norway

حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين

حملات التضليل ضد المؤسسات النسوية في فلسطين

تم انتاج هذا التقرير ضمن مشروع:
«تواصل، دافع، تصرف! توحيد الجهود لتوسيع الحيز المدني»

إعداد الباحث:
ثائر نصار

إشراف:
مركز شاهد ومرصد كاشف

أُنتج هذا المنشور بدعم مالي من النرويج في إطار مشروع هيفوس
«تواصل، دافع، تصرف!».

محتويات هذا المنشور مسؤولية منظمة شاهد وحدها
، ولا تعكس بالضرورة آراء حكومة النرويج"

الفهرس

ملخص تنفيذي 3

منهجية التقرير: مصادر البيانات وأطر التحليل 5

الجزء الأول: بنية العداء: رسم خرائط المنظومة المناهضة للنسوية 7

الجزء الثاني: دليل تكتيكات التضليل: أساليب نزع الشرعية والترهيب 15

الجزء الثالث: توقعات عام 2025: إسقاطات ونقاط ضعف وتوصيات استراتيجية 24

الجزء الرابع: النتائج الكلية 28

الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً لواقع التضليل ضد الحركة النسوية في فلسطين، ويفكك البنية التحتية الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية التي تغذي حملات التحريض والتضليل الممنهجة ضد المؤسسات والناشطات النسويات، ويكشف التحليل أن هذه الحملات ليست مجرد ردود فعل ثقافية متفرقة، بل هي نتاج منظومة متكاملة ومترابطة، حيث يوفر الفاعلون الأيديولوجيون الإطار الفكري، وتترجمه القوى الاجتماعية إلى ضغط مادي، بينما تخلق المواقف الرسمية الملتبسة بيئة مواتية تسمح بازدهار هذا الخطاب.

تتمحور النتائج الرئيسية حول تحديد منظومة متكاملة من الفاعلين، حيث يعمل حزب التحرير[1] كمهندس أيديولوجي أساسي، وتقوم التحالفات العشائرية بدور المنفذ الاجتماعي، وتساهم مواقف السلطة الفلسطينية الملتبسة في خلق بيئة من الإفلات من العقاب، ويحلل التقرير «دليل التكتيكات» المستخدم في هذه الحملات، والذي يتجاوز التلاعب بالخطاب الديني التقليدي ليشمل استراتيجيات متطورة مثل تسليح السياق الوطني عبر «الابتزاز الوطني» في أوقات الأزمات، وتطوير أدوات التضليل عبر «علمنة الخطاب» باستخدام مغالطات اقتصادية وإحصائيات مضللة لتوسيع قاعدة التأثير.

يكشف التقرير عن بُعد أعمق لهذه الحملات، حيث تُستخدم كساحة صراع على السلطة والسيادة بين الهياكل التقليدية والسلطة الفلسطينية، حيث إن المطالب التي تصدرها التجمعات العشائرية، والتي تتضمن توجيهات مباشرة للقضاة والمؤسسات الحكومية، تمثل تحديًا مباشرًا لسيادة الدولة، مما يحول النضال النسوي إلى ساحة معركة بالوكالة[2]، كما يوثق التقرير كيف يتم توظيف الفضاء الرقمي كأداة لتفعيل «الرقابة المجتمعية» على الأرض، وكيف تترجم ممارسة «الفحولة الرقمية» إلى «اغتيال معنوي» واستهداف شخصي مباشر للناشطات والمؤسسات.

1. حزب التحرير هو حزب سياسي إسلامي أممي، تأسس في القدس عام 1953، ويتمثل هدفه الأيديولوجي المعلن في استئناف الحياة الإسلامية عبر إعادة تأسيس «دولة الخلافة». في سياق هذا التقرير، لا يُعتبر الحزب مجرد فاعل معارض، بل هو «المهندس الأيديولوجي» الأساسي والنواة الصلبة للحملات المناهضة للنسوية في فلسطين. يبرز تأثيره الحاسم من خلال النقاط التالية.
صياغة السردية المعادية: الحزب هو المصدر الرئيسي لإنتاج وتعميم خطاب «المؤامرة الغربية» و»الحرب الثقافية». وهو الذي يؤطر اتفاقية «سيداو» والمؤسسات الداعمة لها ليس كخلاف قانوني، بل كـ «حرب على الإسلام» ومخطط استعماري لـ «تدمير الأسرة المسلمة.
القدرة التنظيمية والتعبئة: يمتلك الحزب بنية تحتية منظمة تشمل مكتباً إعلامياً مركزياً يصدر بيانات دورية، وجناحاً طلابياً («كتلة الوعي») لنشر أفكاره في الجامعات.
بناء التحالفات: يلعب الحزب دوراً محورياً في توفير الغطاء الفكري وتنسيق الحشد الميداني بالتحالف مع قوى اجتماعية وازنة، أبرزها التحالفات العشائرية.
استراتيجية «الواجهة الشعبية»: تشير الأدلة إلى أن الحزب هو القوة الدافعة أو الداعم الأيديولوجي والإعلامي الرئيسي لـ «الحراك الجماهيري لإسقاط سيداو». فعلى الرغم من نفي الحزب رسمياً «تنظيم» وقفة رام الله، إلا أنه أكد «تبنيه لأهدافها»، وسارع مكتبه الإعلامي إلى إصدار بيان يتبنى الوقفة ويستخدم ذات المعجم اللغوي لشيطنة الخصوم (مثل «السيداويات» و»الشرذمة»)، مما يكشف عن استراتيجية لاستخدام واجهة «جماهيرية» لتمرير أيديولوجيته المتشددة إلى التيار العام.

2 أي ان نضال الحركة النسوية لتحصيل حقوقها وخصوصاً فيما يخص قانون الأسرة والطفل، اصبح مهدداً ان يكون حرباً بالوكالة بين المؤيدين للتيار المحافظ الذي يمثله حزب التحرير والعشائر وبين السلطة الفلسطينية، بحيث ان الطرفين يحاولان الزج بالنضال النسوي من كلا الطرفين لأهدافهم السياسية ، ما يهدد بابتعاد البعد الحقوقي القانوني لهذا النضال لصالح معارك سياسية بحجة الحفاظ على حقوق المرأة من وجهة نظر الخصمين المذكورين.

وبرزت خلال التقرير نقطتان محوريتان أشعلتا فتيل حملات تحريض منظمة ضد الحركة النسوية: الأولى هي انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2014، والثانية هي الجهود المستمرة لصياغة وإقرار مشروع قانون حماية الأسرة من العنف.

تستغل الجهات الفاعلة المحافظة، الدينية منها والاجتماعية، البيئة المعقدة التي يفرضها الاحتلال والانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي لتصوير القضايا النسوية على أنها تهديد مباشر للوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي، ويُقدَّم النضال من أجل حقوق المرأة على أنه أجندة «غربية» مستوردة، تهدف إلى «تفكيك الأسرة» وتقويض «القيم الإسلامية والتقاليد المجتمعية»، مما يحوّل النقاش حول الحقوق إلى معركة هوية وثقافة، ولقد أدى هذا الخطاب إلى خلق بيئة معادية، ليس فقط على المستوى الأيديولوجي، بل تجسد في حملات تشهير وتهديدات مباشرة استهدفت المؤسسات والناشطات على حد سواء.

بناءً على هذا التحليل، يقدم التقرير توقعات لعام 2025، تشمل تصاعد الصراع على السيادة، وتطور الهجمات الرقمية، وزيادة استغلال القضية النسوية في النزاعات السياسية الفصائلية والعشائرية، ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الاستراتيجية الموجهة للسلطة الفلسطينية، والجهات المانحة الدولية، وشركات التكنولوجيا، والمجتمع المدني الفلسطيني، بهدف تعزيز صمود الحركة النسوية وحماية الفضاء المدني من التآكل.

ويعمل هذا التقرير بمثابة تجميع توثيقي للأدلة، حيث يعتمد بشكل أساسي على البيانات العامة، والتقارير الإعلامية، ومنشورات منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والهيئات العشائرية الفلسطينية، بهدف بناء رواية موثقة لحملات التحريض، والذي يركز على تحديد الفاعلين، وتحليل الروايات، وتوثيق حالات الاستهداف المباشر للناشطات.

منهجية التقرير: مصادر البيانات وأطر التحليل

اعتمد هذا التقرير في بنائه على المنهجية الكيفية (Qualitative Methodology)، مستخدماً أدوات التحليل الوصفي والنقدي لتفكيك ظاهرة الحملات المناهضة للنسوية في فلسطين. لم يكتفِ التقرير برصد الظاهرة، بل سعى لفهم ديناميكياتها عبر تتبع مساراتها من النظرية الأيديولوجية إلى الممارسة الرقمية والواقعية.

أولاً: مصادر جمع البيانات والمعلومات

استند التقرير إلى عملية جمع بيانات شاملة ومتعددة المصادر لضمان الدقة والموضوعية، وتوزعت المصادر على النحو التالي:

الرصد الرقمي المباشر (Digital Monitoring):

تم رصد وتحليل المحتوى النصي والبصري لصفحات محددة ومؤثرة على منصة «فيسبوك»، وتحديداً صفحة «الحراك الجماهيري لإسقاط سيداو» وصفحة «فلسطين بلا نسويات متأسلمات»، باعتبارهما بؤراً رئيسية لإنتاج وتعميم الخطاب.

المصادر الموثقة والبيانات الرسمية:

- **البيانات العشائرية**: تم جمع البيانات الصادرة عن دواوين العائلات والعشائر (خاصة في الخليل) التي تتضمن مطالب وتوجيهات محددة للمؤسسات الرسمية، من خلال النشرات الصحفية الموثقة لها.
- **البيانات الحزبية**: الاعتماد على النشرات الصحفية والبيانات الرسمية الصادرة عن «حزب التحرير» ومكتبه الإعلامي لفهم الإطار الأيديولوجي للحملة.
- **التقارير الحقوقية والأدبيات السابقة**: مراجعة تقارير رصد الانتهاكات الرقمية الصادرة عن مؤسسات مختصة مثل «مركز حملة» (تقرير «شبكة منتهكة»)
- **الاستناد إلى بيانات التوثيق الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني** (مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان) حول حالات التهديد المباشر.
- **المقابلات والشهادات**: الاعتماد على شهادات موثقة من خلال المقابلة الشخصية للناشطة النسوية (د. ناهد أبو طعيمة)، لرصد الأثر الشخصي والنفسي لهذه الحملات.

ثانياً: معالجة البيانات (Data Processing)

تمت معالجة البيانات الخام التي تم جمعها عبر:

- **الأرشفة والتوثيق**: حفظ نسخ من المنشورات الرقمية (Screenshots) وروابطها لضمان عدم ضياعها في حال الحذف، وتصنيفها زمنياً وموضوعياً.
- **التصنيف الموضوعي (Thematic Categorization)** : فرز البيانات بناءً على محاور التقرير (محور ديني، محور وطني/سياسي، محور اجتماعي/عشائري، محور شخصي/تشهير).
- **التحقق المتقاطع (Cross-Verification):** مقارنة الروايات الواردة في المنشورات التحريضية مع الوقائع الموثقة في التقارير الإخبارية المستقلة والرسمية لكشف آليات التزييف والتضليل.

ثالثاً: أسس التحليل للملحق (الصور والمنشورات)

بالنسبة للملحق التحليلي الخاص بمنشورات وسائل التواصل الاجتماعي،
تم اعتماد أطر تحليلية متخصصة تتجاوز القراءة السطحية للنص:

- **تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis - CDA):**

تم استخدام هذا المنهج لفحص اللغة المستخدمة في المنشورات، والتركيز على استراتيجيات التسمية (مثل استخدام مصطلحات «السيداويات»، «الشرذمة»)، وآليات بناء السلطة (استخدام النصوص الدينية)، وكيفية صياغة علاقات القوة بين «نحن» (المجتمع المحافظ) و«هم» (النسويات/الغرب).

- **التحليل السيميائي البصري (Visual Semiotics):**

تم تطبيقه على الصور المرفقة لفهم دلالات العناصر البصرية، مثل: طمس الوجوه والأجساد، ودلالتها على الإقصاء والتعامل مع المرأة كـ «عورة).

- **تحليل السياق (Contextual Analysis):**

ربط المنشورات بالسياق الزمني والسياسي الذي صدرت فيه (مثل ربط منشورات الهجوم على النسوية بسياق الحرب في غزة لاستنتاج تكتيك «الابتزاز الوطني»).

- **تحليل الأطر (Framing Analysis):**

تحديد «الإطار» الذي يوضع فيه الحدث؛ كيف يتم تحويل حدث اعتيادي (مثل عرض أزياء أطفال) وتأطيره كـ «غزو ثقافي» أو «تهديد أخلاقي» لإثارة الذعر المجتمعي.

01

بنية العداء:

رسم خرائط المنظومة المناهضة للنسوية

يقوم هذا الجزء بتشريح شبكة الفاعلين الذين يقودون حملات التحريض، ليكشف أنها ليست معارضة متجانسة، بل منظومة معقدة تتقارب فيها القوى الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية وتتكاتف لتعزيز بعضها البعض.

النواة الأيديولوجية: حزب التحرير وسردية «الحرب الثقافية»

الحجة الأساسية: مؤامرة غربية لهدم الهوية

يضع حزب التحرير الصراع حول حقوق المرأة ليس في إطار نقاش سياساتي محلي، بل كمعركة وجودية ضد «مؤامرة غربية» استعمارية جديدة. يتم تحقيق ذلك من خلال ربط الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتشريعات المحلية المنبثقة عنها، مثل مشروع قانون حماية الأسرة، بمخطط متعمد لـ «هدم الأسرة المسلمة» و«طمس الهوية الإسلامية»، ويتجلى هذا الطرح بوضوح في مؤتمر نظمه الحزب في قطاع غزة تحت عنوان «المكائد الدولية لهدم الأسرة المسلمة.. سيداو نموذجاً». إن اختيار العنوان ومكان الانعقاد يوضحان وجود جهد استراتيجي لربط الأجندات النسوية مباشرة بالتهديدات الخارجية في بيئة شديدة التحفظ والاستقطاب السياسي.

إن هذا التأطير ليس مجرد خلاف حول بنود قانونية، بل هو إعادة تعريف استراتيجية لطبيعة الصراع، فبدلاً من كونه نقاشًا حول الحقوق والمساواة، يتحول إلى معركة دفاع عن الدين والهوية، هذا التحول يخدم هدفًا سياسيًا أوسع لحزب التحرير. يدرك الحزب أن هدفه النهائي، المتمثل في إعادة تأسيس الخلافة[3]، لا يحظى بجاذبية واسعة في التيار العام، لذلك يحتاج إلى قضية يمكن أن تلامس أوتارًا حساسة لدى قاعدة جماهيرية محافظة وواسعة، وتسمح له بتقديم نفسه كمدافع عن العقيدة والمجتمع.

توفر اتفاقية «سيداو» وحقوق المرأة هذه الأداة المثالية، فهي تمس قضايا الأسرة والدين والتقاليد والخوف من النفوذ الغربي، من خلال تصوير هذا النقاش على أنه «حرب على الإسلام»، ينجح الحزب في حشد دعم يتجاوز بكثير عضويته الأساسية، ويضع نفسه في موقع قيادي كصوت للسلطة الأخلاقية، مما يخدم مشروعه السياسي الأكبر، فالحملة ضد النسوية هنا ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق غاية سياسية أوسع بكثير، تتمثل في استخدام هذه القضية كساحة معركة بالوكالة لتقويض شرعية السلطة الفلسطينية القائمة وتقديمها ككيان «إفسادي» و«تابع للغرب»، وفي نهاية المطاف، تعبئة هذا الرفض الشعبي لخدمة هدفه النهائي المتمثل في إعادة تأسيس الخلافة.

3 هي المشروع المعلن لحزب التحرير، بانتهاء الدولة القومية، والعودة الى نظام الحكم الإسلامي كأمة يقودها خليفة يوحد المسلمين في كل الأقطار والدول

معجم التضليل: اتهامات ممنهجة

يقوم خطاب حزب التحرير على مجموعة من الاتفاقات المحددة والمتكررة التي تشكل اللبنات الأساسية لحملة التضليل الأوسع، ويهدف هذا المعجم إلى شيطنة المؤسسات النسوية ونزع الشرعية عنها من خلال:

- **اتهام «العمالة والفساد الأخلاقي»:** تُصوَّر المؤسسات النسوية بشكل منهجي على أنها تتلقى تمويلاً غربياً بهدف صريح هو «إفساد أهلنا» و«نشر الرذيلة والانحلال الخلقي» هذه اللغة مصممة لإثارة مخاوف عميقة من الغزو الثقافي وتآكل القيم المجتمعية.[4]
- **اتهام «تدمير الأسرة»:** يُقدَّم قانون حماية الأسرة على أنه أداة لنزع «قوامة» الرجل، وهو مفهوم يقدمه الحزب على أنه ركيزة غير قابلة للتفاوض في الشريعة الإسلامية. وبالتالي، يُحرَّف الهدف من القانون ليصبح «تدمير الأسرة» من خلال زرع الفتنة بين أفرادها .[5]
- **اتهام «الترويج للشذوذ»:** تُتهم الجمعيات النسوية بالدفاع عن «الشاذات من النساء» (وهي إشارة مبطنة لأفراد مجتمع الميم-عين) وتحريض النساء على «التمرد على قيم المجتمع الفاضلة». يستغل هذا التكتيك الوصم الاجتماعي لعزل الحركة وتأليب الرأي العام ضدها.

الانقلاب الاستراتيجي على اللوم: تحميل الضحية المسؤولية

تتجلى أكثر تكتيكات حزب التحرير الخطابية تعقيدًا في إعادة صياغته لمسؤولية العنف ضد المرأة، حيث يلوم الحركات النسوية على العنف الذي تسعى هي نفسها إلى إنهائه، تشير بيانات الحزب إلى أن ارتفاع معدلات قتل النساء ليس نتيجة لغياب الحماية القانونية، بل هو نتيجة مباشرة لـ «الأفكار والقيم» التي تتضمنها «سيداو»، والتي «تحرض النساء على التمرد» وتتركهن عرضة للخطر، ويزعم الحزب أن الحل ليس في القوانين الوضعية، بل في تطبيق الشريعة، بما في ذلك عقوبة القصاص. [6]

[4] https://www.wattan.net/ar/video/79268.html

[5] https://www.alaraby.co.uk/حماية-الأسرة-جدال-فلسطيني-حول-مسودة-القانون

[6] https://hizb-uttahrir.info/ar/index.php/dawahnews/palestine/81098.html

بهذا المنطق المعكوس، تصبح المؤسسات النسوية هي المسؤولة الحقيقية عن العنف، بينما يضع الحزب نفسه في موقع «الحامي الحقيقي» للمرأة، وهذه الاستراتيجية لا تهدف فقط إلى رفض الأجندة النسوية، بل تسعى إلى الاستيلاء على المرجعية الأخلاقية في النقاش العام، وتقديم الحلول الدينية كبديل وحيد وفعال للحماية.

يحوّل الحزب هذه الأيديولوجيا إلى تحركات ملموسة على الأرض من خلال عدة آليات موثقة:

- **المؤتمرات والفعاليات العامة:** ينظم الحزب تجمعات حاشدة في معاقل التيارات المحافظة، مثل الخليل وقطاع غزة، لخلق مشهد عام يظهر الرفض الشعبي الواسع لاتفاقية «سيداو» وقانون حماية الأسرة.

- **التعبئة الطلابية:** يستخدم الحزب إطاره الطلابي، «كتلة الوعي»، لتنظيم محاضرات وفعاليات فكرية داخل الجامعات، مثل جامعة بيرزيت، بهدف نشر أفكاره بين جيل الشباب.

- **البيانات الإعلامية:** يصدر المكتب الإعلامي للحزب بيانات صحفية بشكل دوري، والتي تعمل كنقاط حوار موحدة لأتباعه وتوفر مادة إعلامية للجماعات المحافظة الأخرى لتبنيها وتكرارها.

المنفذون الاجتماعيون: التحالفات العشائرية وأداء السيادة الموازية

يحلل هذا القسم كيفية ترجمة الإطار الأيديولوجي الذي يوفره حزب التحرير إلى قوة اجتماعية ملموسة وتهديدات مباشرة من قبل التحالفات العشائرية، لا سيما في محافظة الخليل، حيث تلعب التحالفات العشائرية، خاصة في محافظة الخليل، دورًا محوريًا في تحويل المعارضة الأيديولوجية إلى ضغط اجتماعي ملموس وتهديدات علنية موجهة للدولة والمجتمع المدني. فبينما يوفر حزب التحرير الإطار الفكري، تقوم العشائر بتوفير ثقل اجتماعي يهدف إلى فرض هذا الفكر كأمر واقع.

من الأيديولوجيا إلى الفعل: حشد القوة الاجتماعية

تُظهر المؤشرات التي تظهر من البيانات والتقارير الصحفية التي تصدر عن التجمعات العشائرية، التي غالبًا ما يتم تنظيمها بالتنسيق مع حزب التحرير أو بدعوة منه، أنها توفر «القوة الميدانية» والثقل الاجتماعي للحملة. وتُعد التجمعات الحاشدة التي عُقدت في دواوين عائلات الحرباوي والتميمي في الخليل، واجتماعات مماثلة في دورا ولدى عرب السواحرة، دليلاً على تعبئة عشائرية واسعة النطاق . كما أن مشاركة ممثلين عن عائلات كبرى مثل الجعبري وأبو عيشة والعويوي والرجبي تؤكد حجم هذا التحالف .[7]

المطالب كتحدٍ للدولة: أداء وظائف سيادية

يكمن جوهر هذا التحليل في تفكيك البيانات العامة الصادرة عن هذه التحالفات، والتي لا يمكن اعتبارها مجرد عرائض أو تعبير عن الرأي، بل هي بمثابة توجيهات وأوامر صادرة عن سلطة موازية، حيث تضمنت هذه المطالب الموثقة ما يلي:

الانسحاب الكامل من اتفاقية «سيداو».
رفض قانون رفع سن الزواج.
إغلاق جميع المؤسسات النسوية وطردها من مقراتها.
توجيه تحذير مباشر للقضاة من تطبيق القوانين الجديدة.
منع الجمعيات النسوية من دخول المدارس.
تحذير وسائل الإعلام من تغطية أنشطتها.

7 https://qudsnet.com/post/531890/بالصور-حشد-في-الخليل-رفضا-لقانون-حماية-الأسرة-المنبثق-عن-اتفاقية-سيداو

إن إصدار تحذيرات مباشرة لموظفي الدولة (القضاة) وجهات المجتمع المدني (أصحاب العقارات، المدارس) ليس مجرد احتجاج، بل هو أداء فعلي لوظائف الدولة، هذا السلوك يكشف أن الحملة ضد النسوية هي في جوهرها ساحة معركة في حرب أكبر وغير معلنة على السيادة بين هياكل السلطة التقليدية[8] والسلطة الفلسطينية، ولقد استغلت هذه القوى فراغًا سياسيًا وقانونيًا حاسمًا، نشأ عن فشل السلطة الفلسطينية في استكمال التزاماتها الدولية، مثل عدم نشر اتفاقية «سيداو» في الجريدة الرسمية، وهذا الفراغ فتح الباب أمام هذه الجهات الفاعلة لفرض أجندتها الخاصة، وبالتالي، فإن الحملة ضد المؤسسات النسوية هي صراع بالوكالة. إن إنجاح هذه الحملة وإلغاء «سيداو» فعليًا على الأرض سيمثل انتصارًا كبيرًا لهذه الهياكل الموازية، ويثبت تفوق سلطتها على السلطة القانونية والسياسية للدولة، وبهذا، تجد الحركة النسوية نفسها عالقة في مرمى النيران في صراع أوسع حول طبيعة الحكم في فلسطين.

تحدي السيادة: مأسسة سلطة العشائر الموازية للقانون

يكشف تحليل البيانات الصادرة عن التحالفات العشائرية عن ممارسة وظائف سيادية تتحدى بشكل مباشر سلطة الدولة ومبادئها القانونية، حيث وجهت هذه التحالفات تحذيرات مباشرة **للسلطة القضائية**[9] بعدم تطبيق قانون رفع سن الزواج، مما يعد انتهاكاً لاستقلال القضاء وقانون الأحوال الشخصية والتزامات فلسطين الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتجاوزت هذه التوجيهات لتطال **المجتمع المدني والملكية الخاصة**[10] عبر المطالبة بإغلاق المؤسسات النسوية وإلغاء عقود إيجارها، في تعدٍ على حرية تكوين الجمعيات والحق في التعاقد. كما نازعت العشائر **وزارة التربية والتعليم**[11] في سيادتها عبر منع المؤسسات النسوية من دخول المدارس ، وفرضت رقابة مسبقة على **قطاع الإعلام**[12] بتحذيره من تغطية الأنشطة النسوية. وتُوجت هذه التحديات بمطالبة **السلطتين التنفيذية والتشريعية**[13] بالانسحاب الكامل من اتفاقية «سيداو»، متجاهلة صلاحيات الدولة في إبرام المعاهدات الدولية.

8 السلطة التقليدية: هي السلطة الموازية للسلطة القانونية التشريعية الرسمية المعترف بها بالدستور الفلسطيني وفي القوانين المدنية الدولية، ويقصد بها هنا سلطة العشائر والأحزاب الدينية مثل حزب التحرير

9 https://www.sadanews.ps/news/49561.html
https://halketwassl.com/2019/12/24/عشائر-منطقة-الخليل-في-فلسطين-تقاطع-الن/

10 https://halketwassl.com/2019/12/24/عشائر-منطقة-الخليل-في-فلسطين-تقاطع-الن/

11 https://www.sadanews.ps/news/49561.html

12 https://www.sadanews.ps/news/49561.html

14 https://www.sadanews.ps/news/49561.html

التصعيد الزمني والجغرافي للمطالب العشائرية المناهضة للنسوية

تُظهر البيانات الموثقة تسلسلاً زمنياً وتوسعاً جغرافياً في المطالب التي تصدرت المشهد منذ كانون الأول 2019 وحتى آذار 2022. وقد ركزت عشائر الخليل في بياناتها المتكررة (2019 و2022) على المطلب الجذري المتمثل في الانسحاب الكامل من اتفاقية «سيداو» ورفضها، بالتوازي مع رفض قانون رفع سن الزواج الأدنى إلى 18 عاماً. واتخذت هذه المطالب طابعاً إجرائياً في كانون الأول 2019، حيث دعت صراحة إلى إغلاق المؤسسات النسوية وإلغاء عقودها، ومنعها من دخول المدارس، بالإضافة إلى تحذير القضاة ووسائل الإعلام. ولم يقتصر الحراك على الخليل، بل اتسع في الفترة بين آب 2020 وآذار 2022 ليشمل عشائر بيت لحم، ودورا، وعرب السواحرة، الذين أجمعوا على رفض مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، مما يشير إلى تمدد رقعة المعارضة المنظمة.[14]

الدولة الملتبسة: الخطاب الرسمي

يدرس هذا القسم دور الهيئات الرسمية والدينية ويجادل بأن مواقفها الملتبسة والمتناقضة في كثير من الأحيان تخلق بيئة متساهلة تسمح للتحريض بالازدهار.

الخطاب المزدوج لقاضي القضاة

يتميز خطاب د. محمود الهباش، قاضي قضاة فلسطين ومستشار الرئيس للشؤون الدينية، بازدواجية لافتة، فمن ناحية، يؤكد على السيادة المطلقة للشريعة الإسلامية فوق أي اتفاقية دولية، ويصرح بأن فلسطين وقعت على «سيداو» مع علمها بوجود بنود إشكالية فيها لن يتم تطبيقها[15]. هذا التصريح يمنح الشرعية للفرضية الأساسية التي تقوم عليها حملة المعارضة، ومن ناحية أخرى، يقلل الهباش من أهمية الجدل الدائر ويعتبره «تصفية حسابات سياسية»، ويشيد بـ «الجوانب الإيجابية» في الاتفاقية المتعلقة بالمساواة وحماية الأمومة والطفولة.[16]

---

https://halketwassl.com/2019/12/24/عشائر-منطقة-الخليل-في-فلسطين-تقاطع-الن/

14 https://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/sporadic-sections/media/64663.htm

15 https://www.dooz.ps/p/136210

https://shahed.cc/news/2041

16 https://www.dooz.ps/p/136210

الرفض الرسمي من دار الإفتاء

يوفر مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين أساسًا شرعيًا ورسميًا للمعارضة، فقد أعلن المجلس في بيان رسمي رفضه لأي مضامين في «سيداو» تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالزواج والميراث، واستند المجلس إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني ينص على أن الشريعة هي مصدر رئيسي للتشريع، وأن المحكمة الدستورية قضت بضرورة توافق المعاهدات الدولية مع الهوية الدينية والثقافية للشعب الفلسطيني.[17]

إن الموقف الرسمي الملتبس ليس موقفًا محايدًا أو وسيطًا، بل هو شكل من أشكال التواطؤ الضمني الذي يمكّن الحملات المناهضة للنسوية، تجد السلطة الفلسطينية نفسها عالقة بين التزاماتها الدولية (التي تأتي مع المساعدات والشرعية) وقاعدة انتخابية محلية محافظة وقوية، وإن اتخاذ موقف حازم ومؤيد لـ «سيداو» من شأنه أن ينفر القاعدة المحلية، في حين أن اتخاذ موقف مناهض تمامًا للاتفاقية من شأنه أن يضر بالعلاقات الدولية.

لذلك، كانت الاستراتيجية المختارة هي الغموض: التأكيد علنًا على سيادة الشريعة لإرضاء المحافظين، مع طمأنة الشركاء الدوليين بالالتزام بحقوق الإنسان، لكن الأثر الفعلي لهذه السياسة هو التنازل عن ساحة السرد للفاعلين الأكثر تشددًا، فمن خلال المصادقة الرسمية على فكرة أن «سيداو» «إشكالية» وتخضع للشريعة، توفر الدولة غطاءً رسميًا لحملات حزب التحرير والعشائر، هذا يسمح لهم بالعمل بحرية، مع علمهم بأن الدولة لن تدافع بقوة عن الاتفاقية أو عن الناشطات اللواتي يروجن لها، إن هذا التقاعس والغموض يخلقان مناخًا من الإفلات من العقاب لمرتكبي التحريض.

الردود المضادة

من المهم الإشارة إلى أن هذه المواقف لم تمر دون معارضة، فقد أصدرت شبكات المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان واتحاد المرأة الفلسطينية، بيانات ترفض خطاب العشائر وتعتبره «تهديدًا للسلم المجتمعي وتشويهًا للإسلام والعشائر»[18]، كما أكدت هذه المؤسسات أن اتفاقية «سيداو» لا تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني وتهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة.

---

[17] https://shehabnews.com/post/57104/مجلس-الإفتاء-في-فلسطين-يعلن-رفضه-اتفاقية-سيداو-التي-أقرها-عباس

[18] https://www.facebook.com/ICHRP/posts/الهيئة-المستقلة-تحذر-من-تصاعد-خطاب-التحريض-والتشويه-ضد-المؤسسات-النسوية-العاملة-/676855611140749/

https://www.raya.ps/news/1077620.html

02

دليل تكتيكات التضليل:
أساليب نزع الشرعية والترهيب

ينتقل هذا الجزء من تحليل الفاعلين إلى توثيق أساليبهم المحددة، وكيفية ترجمة الأيديولوجيا إلى هجوم متعدد الجبهات على الحركة النسوية.

من المنبر إلى الشارع: آليات التعبئة الجماهيرية

صناعة الإجماع: مسرح الرفض الشعبي

تُستخدم الفعاليات العامة لخلق مشهد بصري يوحي بوجود معارضة شعبية جارفة، وتُعد المسيرات الحاشدة والمؤتمرات في معاقل التيارات المحافظة مثل الخليل وقطاع غزة تكتيكًا أساسيًا.[19] هذه التجمعات ليست عفوية، بل هي أحداث إعلامية مصممة بعناية لإيصال صورة الرفض الشعبي الساحق، مما يزيد الضغط على صانعي القرار ويخلق انطباعًا بأن الأجندة النسوية معزولة ومرفوضة.

تلقين الجيل القادم: استهداف الجامعات

يُظهر الفاعلون المعارضون لقانون الأسرة والطفل واتفاقية سيداو، والذين حرضوا بشكل مباشر على الحركة النسوية الفلسطينية ككل من خلال بيانات حزبية ودينية ولقاءات عشائرية وتجمعات شعبية في غزة والضفة الغربية خصوصاً في الخليل، تركيزًا استراتيجيًا على الجامعات لنشر الأيديولوجيا المناهضة للنسوية. إن استخدام الجناح الطلابي لحزب التحرير، «كتلة الوعي»، لعقد محاضرات وفعاليات فكرية في مؤسسات أكاديمية مرموقة مثل جامعة بيرزيت، هو استثمار طويل الأمد يهدف إلى ترسيخ أفكارهم داخل النخبة المستقبلية في المجتمع الفلسطيني، هذا التكتيك يضمن استمرارية الخطاب المعادي للأجيال القادمة.

ساحة المعركة الرقمية: حملات التشهير المنسقة والقمع الخوارزمي

الدور المزدوج لوسائل الإعلام

لعبت المنصات الإعلامية دورًا مزدوجًا في هذه الحملات،
حيث استُخدمت لتضخيم التحريض من جهة، ولمواجهته من جهة أخرى:

- **منصات للتحريض:** استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة المجموعات المنظمة على فيسبوك وتلغرام، لنشر المعلومات المضللة وتنسيق الهجمات[20]. وتكشف التقارير عن استخدام هذه المنصات لتنسيق

[19] https://www.al-ayyam.ps/ar/Article/373983/الخليل-حزب-التحرير-ينظّم-مهرجاناً-ضد-اتفاقية-سيداو

[20] https://ultrapal.ultrasawt.com/احتجاجات-فلسطينية-في-فيسبوك-ضد-سياسته-هل-من-بديل؟/الترا-فلسطين/سوشال-ميديا/منوعات
https://arabi21.com/story/1459510/كيف-يمكن-مواجهة-تحيز-فيسبوك-ضد-المحتوى-الفلسطيني

حملات بلاغات جماعية تهدف إلى إسكات الأصوات الفلسطينية، بما في ذلك أصوات النسويات، عن طريق استغلال آليات الإشراف الآلي للمنصات[21].

- **منصات للرواية المضادة:** في المقابل، لعبت وسائل إعلام مثل وكالة «وطن» و«راديو نساء FM» دورًا حيويًا في توثيق التحريض، ونشر بيانات الإدانة الصادرة عن المجتمع المدني، وتوفير منبر للأصوات النسوية لدحض الادعاءات الكاذبة وتوضيح الحقائق حول اتفاقية «سيداو.[22]

إن الحملة الرقمية ليست مجرد نشر لخطاب الكراهية، بل هي استغلال لنقاط الضعف في كل من منصات التواصل الاجتماعي والمشهد السياسي الفلسطيني المجزأ، ويدرك المهاجمون أن خوارزميات المنصات يمكن التلاعب بها بسهولة؛ فالبلاغات الجماعية المنسقة يمكن أن تؤدي إلى إزالة المحتوى أو تعليق الحسابات تلقائيًا، مما يحقق رقابة فعالة على الخصوم دون الحاجة إلى نقاش.

الأمر الأكثر خطورة هو ما تشير إليه بعض المصادر من أن بعض هذه الحملات الرقمية يقودها أفراد منتسبون للسلطة الفلسطينية.[23] هذا الكشف، إن صح، يشير إلى ديناميكية من **الدرجة الثالثة: الفضاء الرقمي ليس ساحة معركة بين النسويات والمحافظين فقط، بل أيضًا بين فصائل سياسية فلسطينية متنافسة.** في هذا السياق، يتم استهداف الناشطات النسويات ليس فقط بسبب آرائهن النسوية، ولكن كأدوات في صراعات السلطة الداخلية الأوسع، مما يجعلهن عالقات في مرمى نيران متعددة.

سلاح الفكاهة: تطبيع العنف وخطاب الكراهية المقنّع ضد المرأة

إلى جانب حملات التحريض المنظمة والتهديدات المباشرة، يتخذ العنف الرقمي ضد المرأة في فلسطين شكلاً آخر أكثر خبثاً وتغلغلاً، يتمثل في استخدام الفكاهة، والتهكم، والتنمر كقناع لتمرير رسائل كراهية وتطبيع العنف القائم على النوع الاجتماعي، هذا الشكل من العنف، الذي ينتشر بسرعة عبر منصات مثل فيسبوك وتيك توك، لا يقل خطورة عن الهجمات الصريحة، لأنه يعمل على تآكل الرفض المجتمعي للعنف ضد المرأة ويساهم في خلق بيئة رقمية معادية لها.

- **التقليل من شأن الناشطات: من «ناشطة» إلى «ماشطة»**

أحد أبرز تكتيكات هذا العنف الرمزي هو تحقير دور المرأة في الفضاء العام والسياسي من خلال السخرية. يتجلى ذلك في منشورات تستخدم التلاعب اللفظي لتحويل كلمة «ناشطة» إلى «ماشطة»، هذا التحوير ليس مجرد مزحة عابرة، بل هو استهداف ممنهج يهدف إلى تجريد المرأة من فاعليتها السياسية والاجتماعية، وحصر

[21] https://albosala.com/استهداف-المحتوى-الفلسطيني-حملات-رقمي/

[22] https://www.radionisaa.ps/article/322/تقرير-PNN-بيان-لحزب-التحرير-حول-مؤسسات-المراة-يثير-موجة-انتقادات-واستهجان-المؤسسات-النسوية

[23] https://albosala.com/استهداف-المحتوى-الفلسطيني-حملات-رقمي/

قيمتها في أدوار تقليدية مرتبطة بالزينة والجمال، وبالتالي نزع الشرعية عن صوتها ومساهماتها في النقاش العام، إنه تكتيك يهدف إلى إيصال رسالة مفادها أن مكان المرأة ليس في قيادة الرأي أو النشاط المدني، وأن أي محاولة منها للخروج عن الأدوار النمطية هي مدعاة للسخرية.

- **تطبيع العنف الجسدي تحت ستار «النكتة»**

يتخذ التحريض بُعداً أكثر خطورة عندما يتم تصوير العنف الأسري والجسدي على أنه مادة للضحك والتسلية، فالمنشور الذي يتناول «إصابة سيدة بمعلقة في عينها بعد خلاف على الجلي» ويُقابل بردود فعل ضاحكة، هو مثال صارخ على تطبيع العنف المنزلي، إن تقديم حادثة عنف جسدي كـ«نكتة» أو «خلاف بسيط في وجهات النظر» يقلل من خطورة الجريمة، ويحمل الضحية مسؤولية ما حدث لها بشكل ضمني، ويشجع على الصمت والتغاضي عن مثل هذه الأفعال في الواقع. في سياق مجتمع تواجه فيه النساء والفتيات بالفعل خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن هذا النوع من «الفكاهة» يساهم بشكل مباشر في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب ويعزز الأعراف الاجتماعية التي تبرر العنف ضد المرأة.

- **الفضاء الرقمي كبيئة حاضنة للكراهية الجندرية**

تُظهر البيانات أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل مكوناً أساسياً في المحتوى العنيف عبر الإنترنت في السياق الفلسطيني، حيث تشير إحصائيات مركز «حملة» إلى أن حوالي 48.6% من هذا المحتوى يقوم على خلفية الجندر، إن منصات مثل تيك توك وفيسبوك، بطبيعتها القائمة على المحتوى السريع الانتشار، تسهل تداول هذه «النكات» والميمات الساخرة، مما يجعل خطاب الكراهية المقنّع جزءاً من الاستهلاك اليومي للمحتوى، إن هذا النوع من المحتوى لا يمكن فصله عن منظومة التحريض الأوسع؛ فهو ليس مجرد **«فكاهة غير مقبولة»**، بل هو خطاب كراهية متكامل الأركان، يهدف إلى إدامة الصور النمطية السلبية عن المرأة، وإسكات صوتها، وتطبيع العنف الموجه ضدها، وتؤكد مؤسسات مثل مركز «حملة» من خلال إصداراتها المتعددة، كبحث «شبكة منتهكة» و«دليل مكافحة العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي»، على أن هذه الظاهرة تمثل انتهاكاً خطيراً وممنهجاً للحقوق الرقمية للنساء الفلسطينيات.

التكلفة البشرية: المضايقات المسلحة والترهيب الموجه

يقدم هذا القسم دراسات حالة مفصلة لتوضيح كيف يترجم المناخ العام المعادي إلى هجمات شخصية ومباشرة، وغالبًا ما تكون ذات طابع جندري، ضد ناشطات بارزات.

دراسة حالة: شيطنة الصحفية رنا أبو فرحة

البداية:

انطلقت الحملة ضد أبو فرحة بعد منشور لها على وسائل التواصل الاجتماعي انتقدت فيه «ازدواجية المعايير» لدى بعض الجهات الحقوقية في تعاملها مع مقتل أفراد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية على يد «مجموعات خارجة عن القانون».[24]

هذا يوضح أن الهجوم لم يكن مدفوعًا فقط بمعارضة النسوية، بل كان يهدف إلى إسكات صوت نسائي ناقد في قضية سياسية وأمنية حساسة.

التكتيكات:

- **التهديدات المباشرة:** وثقت دائرة حقوق الإنسان في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة «أدوار للتغيير الاجتماعي» تعرضها لتهديدات خطيرة بالقتل والاعتداء الجسدي .[25]

- **التشهير الجندري:** تم اختلاق ونشر خبر كاذب على صفحات مزورة تنتحل صفة شخصيات إعلامية معروفة، مفاده أن أبو فرحة تعرضت للاختطاف والاعتداء الجنسي[26]. هذا تكتيك كلاسيكي يهدف إلى تدمير سمعة المرأة وشرفها في مجتمع محافظ، وهو شكل من أشكال الاغتيال المعنوي.

الرد المؤسسي: قوبل الهجوم بإدانة قوية من دائرة حقوق الإنسان في منظمة التحرير ومؤسسة «أدوار»، اللتين

---

24 https://www.maannews.net/news/2131677.html

25 https://www.maannews.net/news/2131677.html

26 https://tayqan.net/post/3481/ما-حقيقة-اختطاف-الإعلامية-رنا-أبو-فرحة-والاعتداء-عليها؟

دراسة حالة: الإسكات المنسق للدكتورة كفاح مناصرة والدكتورة منى أبو حمدية

وصفتا ما حدث بأنه **«حملة شرسة»** تهدف إلى إسكات حرية التعبير وطالبتا بمحاسبة الجناة

السياق:

تم استهداف الدكتورة مناصرة والدكتورة أبو حمدية في نفس موجة الهجمات التي طالت أبو فرحة، وذلك على خلفية تصريحاتهن حول «أحداث جنين» .[27]

هذا يؤكد وجود نمط منسق لاستهداف النساء اللواتي يشاركن في النقاش العام حول القضايا السياسية والأمنية.

إن الإعلان العام عن وجود تهديدات غامضة هو في حد ذاته تكتيك متطور في الحرب النفسية، فالتهديد المحدد يمكن التحقيق فيه وربما دحضه، أما التهديد الغامض الذي يتم الإعلان عنه بشكل عام فيخلق حالة من الخوف وعدم اليقين لدى المستهدَفة، كما أنه يعمل كرادع قوي للنساء الأخريات، حيث تكون الرسالة ليست «هذا ما سنفعله»، بل «نحن نراقبك، ويمكننا إيذاؤك»، مما ينتج «أثرًا مثبطًا» يحد من المشاركة العامة، في الوقت نفسه، يعمل هذا الإعلان كآلية حماية استباقية؛ فمن خلال وضع التهديد في السجل العام، تشير المنظمات الحقوقية إلى الجناة بأن أي أذى يلحق بهؤلاء النساء في المستقبل سيُنظر إليه على أنه اغتيال سياسي وليس جريمة عشوائية، مما يرفع من المخاطر بالنسبة للمهاجمين، هذا يكشف عن تفاعل معقد بين التهديد والتهديد المضاد في الفضاء العام.

[27] https://iaca.ps/post.php?id=154

دراسة حالة: «الفحولة الرقمية» واستهداف د. ناهد أبو طعيمة

تتجاوز حملات التحريض مجرد الهجوم الأيديولوجي العام لتصل إلى مرحلة الاستهداف الشخصي المباشر والعنيف، حيث يتم توظيف الفضاء الرقمي كساحة لممارسة ما أطلقت عليه الناشطة النسوية د. ناهد أبو طعيمة «الفحولة الرقمية»، هذا المفهوم يصف بدقة استخدام الترهيب والتضليل والتشهير الممنهج كأداة لإسكات الأصوات النسوية.

تقدم تجربة د. ناهد أبو طعيمة، خلال تقديمها لبرنامج تلفزيوني بعنوان «الحق لمين» في عام 3202، نموذجاً صارخاً على هذا التصعيد، تعرضت أبو طعيمة لحملة شرسة ومنظمة من قبل **صفحة «الحراك الجماهيري لمناهضة سيداو»**، التي يديرها ناشطون من حزب التحرير، لم تقتصر الحملة على التشويه الفكري، بل تضمنت تحريضاً مباشراً على القتل، وسلسلة من الشتائم، ومحاولات للتنميط عبر إطلاق لقب **«السيداوية ناهد»** عليها في التعليقات. هذا اللقب ليس مجرد وصف، بل هو أداة لوصمها وعزلها وتجريدها من هويتها المتعددة وحصرها في هوية واحدة يتم شيطنتها، مما يسهل عملية التحريض ضدها.

الأخطر من ذلك هو ما كشفته هذه الحادثة عن دور الدولة في خلق مناخ من الإفلات من العقاب، فبعد هذا التحريض الصريح، توجهت أبو طعيمة، برفقة المديرة العامة لمركز الدراسات النسوية ساما عويضة، إلى النائب العام الفلسطيني لتقديم شكوى رسمية بالتحريض على القتل. لكن، لم تقم النيابة العامة باتخاذ أي إجراء قانوني، ولم يتم توقيف أي شخص من المحرضين. إن هذا التقاعس الرسمي يبعث برسالة واضحة للمحرضين مفادها أنهم يملكون ضوءاً أخضر للاستمرار في هجماتهم دون خوف من المساءلة، وهو ما تعتبره أبو طعيمة عاملاً مشجعاً على تصعيد التحريض.

تعتمد هذه الهجمات على تكتيكات محددة، أبرزها استخدام ما يُعرف بـ»الذباب الإلكتروني». يتم من خلال هذه الآلية حشد أعداد كبيرة من الأنصار والمتابعين عبر مجموعات مغلقة لشن هجمات منسقة على منشورات الناشطات، وإغراق قسم التعليقات بالشتائم والتهديدات، مما يخلق بيئة معادية ومرهقة نفسياً.

من التحريض الرقمي إلى العنف الواقعي:

أنماط الاستهداف وآليات الإفلات من العقاب

إن ظاهرة «الفحولة الرقمية» لا تقتصر على الهجمات المباشرة ضد الناشطات، بل تمتد لتشمل منظومة أوسع من العنف الرمزي والمادي الذي يبدأ في الفضاء الرقمي وينتهي بتداعيات كارثية في العالم الواقعي.

قضية إسراء غريب: عندما يصبح الفضاء الرقمي ساحة للتحريض والمحاكمة

تُعد قضية الشابة إسراء غريب (2019) مثالاً مأساوياً على التقاطع المميت بين التحريض المجتمعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والعنف الأسري، بدأت المأساة بعد نشر إسراء صورة لها مع خطيبها، مما أثار موجة من الانتقادات والوشايات من الأقارب على منصات التواصل الاجتماعي، والتي اعتبرت سلوكها «مسيئاً للشرف»، هذا التحريض الرقمي شكل غطاءً وضغطاً اجتماعياً سبق العنف الجسدي الذي تعرضت له وأفضى إلى وفاتها، ورغم الغضب الشعبي الواسع تحت وسم «#كلنا_إسراء_غريب»، إلا أن المسار القانوني للقضية، الذي انتهى بتوجيه تهمة «الضرب المفضي إلى الموت» والإفراج عن المتهمين لاحقاً، رسخ الشعور بالإفلات من العقاب.

استهداف الصحفيات والناشطات:

سلاح الابتزاز والتشهير تواجه النساء الفلسطينيات البارزات في الفضاء العام، خاصة الصحفيات، عنفاً رقمياً ممنهجاً يهدف إلى اغتيال شخصياتهن وإسكاتهن، فوفقاً لمسح أجرته مؤسسة «سكده» الكندية، أفادت 54.5% من الصحفيات الفلسطينيات بتعرضهن لشكل من أشكال العنف الرقمي بسبب عملهن.

هذا العنف يتخذ أشكالاً متعددة، من التهديد والتحريض إلى الابتزاز والتشهير، وتكشف الإحصائيات الرسمية في غزة لعام 2021 أن 20% من الجرائم الإلكترونية كانت جرائم ابتزاز و70% جرائم تشهير واختراق.

«شبكة منتهكة»: العنف الجندري كظاهرة بنيوية

تؤكد البيانات الإحصائية للتقارير ذات العلاقة، صحة هذه الأمثلة الفردية وتضعها في سياقها الأوسع، حيث يكشف بحث «شبكة منتهكة» الصادر عن «مركز حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي»[28] عن البعد البنيوي للعنف الجندري الرقمي ضد الفلسطينيات، وتشير بيانات المركز إلى أن حوالي 48.6% من المحتوى العنيف عبر الإنترنت في السياق الفلسطيني يقوم على خلفية النوع الاجتماعي (الجندر)، وفي دراسة أحدث بعنوان «حرب وظلال رقمية»، يوثق المركز كيف يتضاعف هذا العنف في أوقات الحرب، إن هذه الأبحاث، إلى جانب جهود «مركز حملة» المستمرة في توثيق الانتهاكات عبر منصة «حُرّ» وإصدار أدلة لمكافحة العنف الرقمي، تثبت أن ما تواجهه النساء الفلسطينيات ليس مجرد حوادث فردية، بل هو حرب استنزاف رقمية ومجتمعية تهدف إلى تقويض وجودهن في الفضاء العام.

[28] https://7amleh.org/storage/العنف%20الجندري%20في%20الشبكة%2027.11.pdf

03

توقعات عام 2025:
إسقاطات ونقاط ضعف وتوصيات استراتيجية

يقـوم هـذا الجـزء الأخيـر، ذو النظـرة المسـتقبلية، بتجميـع التحليـل لتقديـم رؤى اسـتراتيجية لأصحـاب المصلحـة.

ملخص نتائج الملحق التحليلي لمنشورات وسائل التواصل الاجتماعي:

آليات الهجوم الرقمي كدليل ميداني

يقدم الملحق التحليلي للمنشورات الرقمية توثيقاً ميدانياً ملموساً للاستراتيجيات وخطابات الكراهية التي تم تفصيلها في متن هذا التقرير، ويكشف التحليل المعمق للعينات المأخوذة من منصات معادية للنسوية وتحديداً صفحة «الحراك الجماهيري لإسقاط سيداو»، و «فلسطين بلا نسويات متأسلمات» ، عن وجود حملة ممنهجة ومتعددة الأوجه، لا تقتصر على المعارضة الفكرية، بل تمثل عداءً معلوماتياً ونفسياً متكاملاً، وقد تم تحديد أربع استراتيجيات رئيسية مترابطة لهذا العداء، **وقد تم تفصيل كل منشور واستراتيجية بالملحق المرفق بالتقرير:**

- **بناء نظرية المؤامرة وشيطنة الخصم:**

تُظهر المنشورات تطبيقاً واضحاً لسردية «المؤامرة الخارجية»، حيث يتم ربط المؤسسات النسوية المحلية والمنظمات الدولية (مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان) في شبكة تآمرية واحدة تهدف إلى «إفساد المجتمع»، ويتم تحقيق ذلك عبر نزع الشرعية المالية والأخلاقية عن هذه المؤسسات بوصفها بـ «العميلة» و«المدفوعة بالمال القذر»، بالإضافة إلى الاستهداف الشخصي المباشر للناشطات والمراكز بالاسم، وهو ما يمثل تطبيقاً عملياً لمفهوم «الفحولة الرقمية» عبر «الاغتيال المعنوي».

- **تسليح السياق الوطني والديني:**

يتم استغلال السياقين الديني والوطني بشكل استراتيجي، دينياً، يُستخدم تكتيك «التسليح اللاهي» عبر اجتزاء النصوص الدينية لفرض الطاعة وتصوير المطالبة بالمساواة على أنها تمرد على النظام الإلهي، أما وطنياً، فيتم اللجوء إلى «الابتزاز الوطني»، خاصة في أوقات الحروب والأزمات، حيث تُستخدم المأساة الإنسانية (مثل الحرب على غزة) لخلق ثنائية زائفة بين «الالتزام الوطني» و«الانشغال بالقضايا النسوية»، واتهام الناشطات بالخيانة والانفصال عن هموم الشعب.

- **تفعيل الرقابة المجتمعية وتحدي سلطة الدولة:**

يوضح التحليل كيف يتم استخدام الفضاء الرقمي كأداة لتفعيل «الرقابة المجتمعية» على الأرض، عبر حشد «الوجهاء» والقوى التقليدية للضغط على المؤسسات (مثل المدارس)، وفي موازاة ذلك، تُستخدم الحملة كـ «ساحة معركة بالوكالة» لتحدي شرعية السلطة الفلسطينية، عبر مهاجمة مسؤوليها (مثل وزير الأوقاف وقاضي القضاة) وتصويرهم كمتواطئين في «مخططات الإفساد»، مما يحول الصراع من قضية اجتماعية إلى مواجهة سياسية مباشرة.

- **تطوير وتكييف أدوات التضليل:**

يُظهر التحليل في هذا التقرير تطوراً في «معجم التضليل»، حيث لا يقتصر على الحجج الدينية فقط، بل يمتد ليشمل «علمنة الخطاب» عبر استخدام لغة تبدو علمية وموضوعية (مثل الإحصائيات المضللة عن الطلاق) ومغالطات اقتصادية (مثل مغالطة المحصلة الصفرية لعمل المرأة)، هذا التكتيك يهدف إلى توسيع قاعدة الجمهور المستهدف وإضفاء مصداقية زائفة على سردية «تدمير الأسرة».

وبذلك، يثبت التحليل أن الفضاء الرقمي لا يُستخدم فقط لنشر خطاب الكراهية، بل كأداة تنظيمية وتعبوية لتنفيذ استراتيجية متكاملة تهدف إلى تقويض الحركة النسوية، وتحدي سلطة الدولة، وإعادة فرض نظام أبوي رجعي على المجتمع بأسره.

الاتجاهات الناشئة وساحات المعارك المستقبلية

تعميق صراع السيادة:

من المتوقع أن يتم استخدام المعركة حول القضايا الاجتماعية بشكل متزايد كساحة صراع بالوكالة في صراع القوة الأكبر بين السلطة الفلسطينية ومنافسيها (الدينيين والتقليديين على حد سواء).

زيادة تطور الهجمات الرقمية: يُتوقع الانتقال من حملات التشهير البسيطة إلى تكتيكات أكثر تقدمًا، بما في ذلك استخدام تقنيات التزييف العميق (Deepfakes) التي يولدها الذكاء الاصطناعي، والكشف عن المعلومات الشخصية (Doxing)، والاستخدام المنسق لـ «الحرب القانونية» (Lawfare) عبر رفع دعاوى قضائية كيدية لاستنزاف موارد الناشطات وترهيبهن.

استهداف القضية النسوية:

قد يتم استهداف الناشطات النسويات بشكل متزايد ليس فقط بسبب آرائهن، ولكن كجزء من النزاعات السياسية الفصائلية، كما ألمحت إليه قضية أبو فرحة والتقارير عن الجيوش الرقمية التابعة للسلطة.

نقاط الضعف المنهجية

- **الثغرات القانونية:** فشل السلطة الفلسطينية في توطين القانون الدولي بالكامل وإقرار تشريعات حماية حاسمة مثل قانون حماية الأسرة.

- **الضعف السياسي:** افتقار السلطة الفلسطينية للإرادة السياسية لمواجهة الكتل المحافظة القوية، مما يؤدي إلى سياسة الغموض التي تمكّن التحريض.

- **التشظي المجتمعي:** الانقسامات الاجتماعية والسياسية العميقة (بين الضفة وغزة، فتح وحماس، العلمانيين والمتدينين) التي يستغلها الفاعلون المناهضون للديمقراطية.

04

النتائج الكلية

تُظهر الأدلة الموثقة في هذا التقرير وملحقاته أن التحريض ضد الحركة النسوية في فلسطين ليس مجرد حوادث متفرقة، بل هو حملة منظمة وممنهجة ذات دوافع أيديولوجية وسياسية واضحة. يربط هذا التقرير بين المستويات المختلفة لهذه الحملة، ويكشف عن الخصائص المنهجية التالية:

بناء نظرية المؤامرة وشيطنة الخصم:

يتم بشكل منهجي ربط المؤسسات النسوية المحلية والمنظمات الدولية في شبكة تآمرية واحدة تهدف إلى «إفساد المجتمع»، ويتم تحقيق ذلك عبر نزع الشرعية المالية والأخلاقية عن هذه المؤسسات، والاستهداف الشخصي المباشر للناشطات والمراكز بالاسم، وهو ما يمثل تطبيقاً عملياً لمفهوم **«الفحولة الرقمية»** عبر **«الاغتيال المعنوي»**.

تسليح السياق الوطني والديني:

يتم استغلال السياقين الديني والوطني بشكل استراتيجي مزدوج، **دينياً:** يُستخدم تكتيك **«التسليح اللاهي»** عبر اجتزاء النصوص الدينية لفرض الطاعة وتصوير المطالبة بالمساواة على أنها تمرد على النظام الإلهي، أما **وطنياً:** فيتم اللجوء إلى **«الابتزاز الوطني»**، خاصة في أوقات الحروب والأزمات، حيث تُستخدم المأساة الإنسانية لخلق ثنائية زائفة بين **«الالتزام الوطني»** و**«الانشغال بالقضايا النسوية»**، واتهام الناشطات بالخيانة والانفصال عن هموم الشعب.

تفعيل الرقابة المجتمعية وتحدي سلطة الدولة:

يوضح التقرير كيف يتم استخدام الفضاء الرقمي كأداة لتفعيل **«الرقابة المجتمعية»** على الأرض، عبر حشد «الوجهاء» والقوى التقليدية للضغط على المؤسسات (مثل المدارس). وفي موازاة ذلك، تُستخدم الحملة كـ «ساحة معركة بالوكالة» لتحدي شرعية السلطة الفلسطينية، عبر مهاجمة مسؤوليها وتصويرهم كمتواطئين في «مخططات الإفساد»، مما يحول الصراع من قضية اجتماعية إلى مواجهة سياسية مباشرة.

تطوير وتكييف أدوات التضليل:

يُظهر التحليل تطوراً في **«معجم التضليل»**، حيث لا يقتصر على الحجج الدينية فقط، بل يمتد ليشمل **«علمنة الخطاب»** عبر استخدام لغة تبدو علمية وموضوعية (مثل الإحصائيات المضللة عن الطلاق) ومغالطات اقتصادية (مثل مغالطة المحصلة الصفرية لعمل المرأة)، هذا التكتيك يهدف إلى توسيع قاعدة الجمهور المستهدف وإضفاء مصداقية زائفة على سردية «تدمير الأسرة».

وبذلك، يثبت التحليل أن الفضاء الرقمي لا يُستخدم فقط لنشر خطاب الكراهية، بل كأداة تنظيمية وتعبوية لتنفيذ استراتيجية متكاملة تهدف إلى تقويض الحركة النسوية، وتحدي سلطة الدولة، وإعادة فرض نظام أبوي رجعي على المجتمع بأسره.

توصيات استراتيجية

مجموعة مفصلة من التوصيات القابلة للتنفيذ والموجهة إلى مختلف أصحاب المصلحة:

للسلطة الفلسطينية:

- **مواجهة تحدي السيادة:** الانتقال من سياسة «الغموض» إلى موقف حازم يدافع عن شرعية مؤسسات الدولة ومسؤوليها الذين يتعرضون لهجمات مباشرة، وتأكيد سيادة القانون فوق أي محاولات لفرض سلطة موازية.

- **تفعيل المساءلة القانونية:** إطلاق تحقيقات جادة وذات مصداقية في جميع حملات التحريض الموثقة، خاصة تلك التي تتضمن استهدافاً شخصياً وتحريضاً على العنف، ومحاكمة الجناة لإنهاء مناخ الإفلات من العقاب.

- **إطلاق سردية مضادة شاملة**: استخدام المنصات الرسمية ليس فقط للدفاع عن حقوق الإنسان، بل أيضاً لتفكيك المغالطات الاقتصادية والاجتماعية التي تروج لها الحملات المضادة، وتقديم سردية إيجابية تعتبر تمكين المرأة جزءاً لا يتجزأ من الصمود والتنمية الوطنية.

للجهات المانحة الدولية والبعثات الدبلوماسية:

- **ربط التمويل بالحماية:** ربط المساعدات غير الإنسانية بخطوات ملموسة تتخذها السلطة الفلسطينية لحماية فضاء المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق المرأة.

- **تمويل برامج الصمود المعرفي:** زيادة التمويل المرن للمنظمات النسوية لتغطية تكاليف التصدي السريع للمعلومات المضللة، الأمن الرقمي، والمساعدة القانونية، ودعم الصحة النفسية، والاتصالات الاستراتيجية.

- **الدبلوماسية العامة والخاصة:** استخدام البيانات العامة والقنوات الدبلوماسية الخاصة لإثارة قضايا التحريض باستمرار والضغط من أجل المساءلة.

لشركات التكنولوجيا الدولية (مثل ميتا، إكس):

- **الاستثمار في الإشراف على المحتوى:** تخصيص المزيد من الموارد للإشراف على المحتوى باللغة العربية مع فهم عميق للهجات الفلسطينية والسياق السياسي.

- **التواصل مع المجتمع المدني:** إنشاء قنوات استجابة سريعة ورسمية مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الموثوقة لمعالجة حملات التحرش والتحريض المنسقة.

للمجتمع المدني الفلسطيني:

- **تعزيز التحالفات:** توسيع التحالف إلى ما هو أبعد من المجموعات النسوية ليشمل نقابات المعلمين، ونقابات الصحفيين، والهيئات المهنية الأخرى، لتأطير الدفاع عن الناشطات النسويات كدفاع عن جميع الحريات المدنية.

- **تطوير استراتيجيات متطورة لمكافحة التضليل:** الانتقال من مجرد التحقق من الحقائق إلى استراتيجيات «التحصين المسبق» (Pre-bunking) التي تهدف إلى تحصين الجماهير ضد المعلومات المضللة المستقبلية، وتطوير استراتيجيات سردية متقدمة.